العدد 2754 - السنة العاشرة
الخميس غرة شعبان 1438 - الموافق 27 أبريل 2017
Thursday 27 April 2017 - No.2754 - 10th Year

شرطة عدن تضبط كتباً تروج لمشاريع إيرانية

السعودية: البحرية تدمر مركباً حوثياً مفخخاً

قوات بحرية سعودية

مهاجرون يمنيون

عواصم - «وكالات»: نجحت القوات البحرية السعودية وقوات حرس الحدود الثلاثاء، في التعامل مع مركب بحري مفخخ بالمتفجرات، خالياً من الركاب، تابع للميليشيات الانقلابية في اليمن، أثناء محاولته اختراق حدود المياه الإقليمية السعودية جنوب جازان.

وأكدت مصادر عسكرية بحسب صحيفة «الوطن» السعودية، أن المركب كان قادماً من المياه الإقليمية اليمنية وعلى متنه متفجرات، وأن القوات السعودية نجحت في التعامل معه، بعد تأكدها أنه يخلو من الركاب.

ومن جهه أخرى شهدت الحدود السعودية مع اليمن قبالة جازان أمس الثلاثاء، مواجهات متقطعة مع مجموعات انقلابية حاولت الاقتراب من الحدود قبالة محافظة الحرث والطوال وعلى امتداد الشريط الجبلي شرق جازان، حيث صدت القوات السعودية محاولاتهم اليائسة، موقعة 8 قتلى وعدداً من الأسرى بينهم.

وفي جبهة الطوال تمكنت المدفعية السعودية من استهداف مجموعة راجلة حاولت التقدم نحو الحدود، ونجحت في نصب قواعد إطلاق مقذوفات عسكرية نحو الأراضي السعودية، محققة إصابات مباشرة بينهم فيما فر البقية نحو الداخل اليمني.

وفي قطاع الجبلي شرق جازان قبالة محافظة الدائر، دمرت القوات السعودية دمرت أربع منصات لإطلاق قذائف الكاتيوشا، تم نصبها بجبال منيه، كما تم تدمير عدد من الكهوف التي يستخدمها الحوثيون مخابئ ومستودعات لتخزين الأسلحة.

من جانب اخر اعلنت شرطة عدن ضبط كتب تروج للمشروع الإيراني في المنطقة العربية، في العاصمة اليمنية المؤقتة.

وقال المتحدث باسم شرطة عدن، النقيب عبدالرحمن النقيب، إن «شرطة عدن ضبطت شاحنة محمّلة بكتيبات وشعارات وبطائق وميداليات تروج للفكر الإيراني الضال قبل إفراغها في مخازن أحد التجار في منطقة العريش بمديرية خور مكسر تمهيداً لنقلها إلى صنعاء بحسب التحقيقات».

من جهته، قال مدير شرطة حي العريش ماهر عكاش لـ24، إن «معلومات وردت إليهم من مواطنين يقطنون بالقرب من المخزن الذي ضبطت الكتيبات المنحرفة بالقرب منه وهو يتبع أحد التجار الكبار، وعلى الفور حركت قوّة من المركز وألقت القبض على سائق الحافلة ومصادرة المضبوطات وهي عبارة عن كميات كبيرة من الصور لقيادات شيعية وكتيبات وبطائق وميداليات وشعارات مخبأة بإحكام بداخل ملابس جاهزة مشيراً إلى أن التحقيق جار مع الأشخاص المتورطين في القضيّة».

مَن ناحية اخرى تمكنت قوات الجيش الوطني الموالية للحكومة الشرعية في اليمن أمس الأربعاء، من التقدم نحو مواقع جديدة، كانت خاضعة لسيطرة الحوثيين وميليشيا المخلوع علي عبدالله صالح، بمدينة ميدي التابعة لمحافظة حجة، 123 كم شمال غرب صنعاء.

وقال المركز الإعلامي للمنطقة العسكرية الخامسة، في منشور على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، إن قوات الجيش الوطني أحرزت تقدما جديدا باتجاه مديرية حيران، بعد أن تمكنت من استكمال تحرير الأحياء الشمالية والشرقية من مدينة ميدي، بالإضافة إلى تحرير تبة القماحية الإستراتيجية وعدد من المواقع المجاورة لها خلال الـ24 ساعة الماضية.

ونقل المركز عن قائد المنطقة العسكرية الخامسة اللواء الركن عمر يحي سجاف، قوله إن «قوات الجيش الوطني أصبحت الآن على مشارف مديرية حيران المحاذية لمديرية ميدي».

وأكد سجاف، أن الجيش الوطني مدعوماً بقوات التحالف العربي، تمكن من استكمال تطهير عدد من المواقع المحيطة بقلعة القماحية التي تمت السيطرة عليها من قبل.

وأضاف سجاف «نحن الآن نحكم الحصار على مدينة ميدي ونسيطر على بعض أحيائها في الشمال والشرق، وليس أمام جيوب للميليشيات الإنقلابية المحاصرة داخلها، من خيار إلا الاستسلام أو الموت».

وذكر أن «الميليشيات الانقلابية تكبدت خسائر فادحة في العتاد والأرواح، وأن قوات الجيش الوطني تسير بخطى ثابته ومدروسة، وتحقق انتصارات متسارعة على أرض المعركة».

وتدور معارك عنيفة بين الطرفين في جبهة ميدي منذ أكثر من عامين، استطاعت من خلالها قوات الجيش الوطني بمساندة قوات التحالف العربي من السيطرة على ميناء ميدي ومواقع استراتيجية أخرى في محيط المدينة القريبة من الشريط الحدودي مع السعودية.

من جانب آخر قالت منظمة الهجرة الدولية، إن الأزمة اليمنية أصبحت الأخطر في العالم، لأن 18.8 ملايين شخص بحاجة لمساعدة إنسانية هناك، و3.3 ملايين اضطروا لترك منازلهم منذ 2015.

وأوضحت المنظمة في بيان أن مليونين من هؤلاء النازحين عادوا إلى مناطقهم، ولكن عدد الأشخاص الذين يجبرون على ترك منازلهم سيتزايد ما لم يتم إنهاء الحرب.

وأشار البيان إلى أن نحو 10 آلاف شخص يصل بشكل شهري من اليمن قادمين من منطقة القرن الأفريقي، هربا من صراعات أخرى وأوضاع سياسية واجتماعية صعبة، وبالتالي فإن موارد اليمن ليست كافية لهذا العدد الكبير من المهاجرين.

■ الجيش الوطني يتقدم في ميدي على حساب الانقلابيين
■ الهجرة الدولية: 3.3 ملايين يمني اضطروا لترك منازلهم منذ 2015

وبخلاف من يظلون في اليمن، يقرر آخرون من هؤلاء المهاجرين العبور للسعودية ويصيروا ضحايا في كثير من المرات للشبكات الإجرامية وتجارة البشر، بحسب منظمة الهجرة.

وطلبت منظمة الهجرة الدولية 76.3 مليون دولار لمساعدة وحماية اللاجئين وتوفير مأوى إليهم وطعام وماء ومساعدة طبية ونفسية، فضلا عن القيام بانشطة تنموية أخرى في 20 محافظة يمنية.

من جهة أخرى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص 94 مليون دولار إضافية كمساعدات لليمن، ما يرفع حجم المعونات التي قدمتها واشنطن منذ العام المالي 2015 وحتى الآن إلى 526 مليون دولار.

وستوفر هذه المساعدات الغذاء ومياه الشرب لصالح الأسر المعوزة، كما ستوفر أيضا العلاج للأطفال الذين يعاني معظمهم من سوء التغذية، وستخصص الـ 94 مليون دولار لمكافحة الأمراض وتسهيل وصول اليمنيين للعلاج.

وجرى الإعلان عن ذلك في اجتماع رفيع المستوى خصص لتدارس الأزمة الإنسانية في اليمن، وتمكن المشاركون فيه من جمع 1.1 مليار دولار أمريكي.

برلمان تونس يناقش قانوناً للمصالحة مع رجال أعمال من النظام السابق

تونس - «وكالات»: بدأ البرلمان التونسي أمس الأربعاء مناقشة مشروع قانون مصالحة اقتصادية مثير للجدل لإعفاء مسؤولين ورجال أعمال من نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي متهمين في قضايا فساد مالي، وسط موجة رفض قوي من أحزاب ومنظمات تعهدت بالتظاهر للتصدي للمشروع.

وقالت العضوة في البرلمان سناء المرسني إن لجنة التشريع العام «ستبدأ أخيرا مناقشة قانون المصالحة الاقتصادية المقترح من رئاسة الجمهورية فصلاً فصلاً في اللجنة، بعد تأخير دام عامين».

وكان المشروع أحيل في 2015 للبرلمان، لكن موجة الرفض الشعبي أجلت مناقشته عدة مرات.

ويتيح مشروع القانون لرجال الأعمال رد الأموال المنهوبة بفائدة لا تتجاوز 5 في المئة مع عفو ضريبي بنسبة 30 في المئة على أن تجري تبرئتهم، إذا أعادوا ما نهبوه من أموال إلى خزينة الدولة.

ورغم التوافق السياسي الواسع الذي حظي بإشادة دولية وساهم في انتقال ديمقراطي سلس في تونس مهد الربيع العربي، فإن مشروع القانون هذا ما زال يثير الانقسام بين التونسيين الذين يرى بعضهم طي صفحة الماضي في حين يرفض آخرون مسامحة رموز فساد نظام بن علي.

ويقول المسؤولون إنهم يأملون من خلال القانون في إنعاش الاقتصاد بمليارات الدولارات وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين في الداخل والخارج لضخ أموالهم، وتعاني تونس من عجز مالي كبير في ظل انحسار مواردها وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى حوالي 1.1 بالمئة في 2016.

لكن المعارضة ومنظمات كثيرة تقول إن المشروع بمنزلة تطبيع مع الفساد وتشجيع على إعادة إنتاج الانتهاكات.

وتعهدت حملة «مانيش مسامح» (لن أسامح) بالخروج للشوارع حتى إسقاط القانون، ودعت إلى احتجاجات يوم السبت المقبل في أول تحرك لها من نوعه، واستبدل مئات من الشبان صورهم على شبكات التواصل الاجتماعي بصور مكتوب عليها «لن يمر».

وقال عضو الحملة المحامي شرف الدين قليل: «المشروع خطير ويكرس عدم المساواة بين التونسيين، وهو مكافأة ورد للجميل من رئيس الجمهورية لمن دعموه من رجال الأعمال خلال الحملة الانتخابية في 201، النظام السابق الذي ثار ضده الشعب يريد أن يستغل وجوده في السلطة لتمرير مشروع تبييض الفساد ومحاباة رجال الأعمال الفاسدين، ولكن الفيصل بيننا سيكون الشارع ولن يمروا».

كانت أحزاب معارضة من بينها التيار الديمقراطي والجبهة الشعبية تعهدت بإسقاط القانون ووصفته بأنه «يتعارض مع مسار العدالة الانتقالية ويهدد التحول الديمقراطي في تونس».

وأظهرت وثيقة مسربة نسبتها مواقع إنترنت إلى رئاسة الجمهورية، خطة اتصال للترويج لمشروع المصالحة تتضمن لقاءات مع إعلاميين محليين وسياسيين في المعارضة في مسعى للترويج لقانون المصالحة أمام جبهة الرفض وتفادي أي احتجاجات متوقعة.

وقدم مدير ديوان الرئيس سليم العزابي، تقريراً أمام البرلمان وقال إن الرئاسة منفتحة على تعديل مشروع القانون.

وطالبت منظمة الشفافية الدولية البرلمان التونسي بعدم المصادقة على مشروع قانون المصالحة الذي اقترحه الرئيس التونسي، وحذرت من أن إقراره سيشجع على الفساد واختلاس المال العام، وعبرت منظمة هيومن رايتس ووتش عن رفضها للقانون.

ودعا اتحاد الشغل ذو النفوذ القوي الرئاسة إلى التريث، مضيفاً أن البلاد في غنى عن مزيد من الاحتقان خصوصا أن مناطق عديدة تشهد احتجاجات اجتماعية بالفعل.

وقالت المرسني: «نعي جيدا أننا نناقش المشروع تحت ضغط قوي لأنه يثير جدلا ورفضا، ولكن أي جدل يجب أن يكون في البرلمان الذي ستكون له الكلمة الفصل، تلك هي الديمقراطية».

ومن المتوقع أن تعقد الشهر المقبل جلسة عامة للمصادقة على المشروع بعد الانتهاء من مناقشته ضمن لجنة التشريع العام.

ويعول الرئيس الباجي قائد السبسي على دعم شريكه في الحكم حزب النهضة الإسلامي للتصديق على القانون، قال القيادي بحزب نداء تونس الحاكم محسن حسن، إن هناك توافقا بين أغلب مكونات الائتلاف الحاكم الذي يضم حزب النهضة على إقرار القانون، مضيفاً أن الوضع الذي تعيشه البلاد يقتضي المصالحة، وكشف أن المشروع سيشمل حوالي 400 رجل أعمال مما سيساعد على تشجيع الاستثمار.

وكان السبسي قال الشهر الماضي إن مئات الموظفين الذين نفذوا تعليمات دون أن يحققوا مكاسب شخصية سيشملهم مشروع المصالحة، وقال إن الإدارة التونسية مكبلة بسبب الخوف من اتخاذ أي قرار وإن أوان المصالحة آن بهدف انعاش الاقتصاد الذي يحتاج إلى استثمارات.

لكن أستاذ القانون الدستوري جوهر بن مبارك حذر من أن الموافقة على هذا القانون ستسقط كل قضايا وملفات الفساد، وتوقف كل الأحكام القضائية في هذا الشأن.

الحشد الشعبي يستعيد موقع الحضر الأثري من «داعش»

العراق: انفجار عبوتين قرب أحد الآبار النفطية في كركوك

قوات عسكرية عراقية

■ القوات العراقية تحرر 12 قرية بقضاء الحضر في الموصل
■ مقتل 6 من التنظيم في عملية عسكرية عراقية شرقي سامراء

بغداد - «وكالات»: أفاد مصدر أمني بمحافظة كركوك العراقية أمس الأربعاء، أن عبوتين ناسفتين انفجرتا قرب أحد الآبار النفطية شمال غربي المحافظة.

ونقل موقع «السومرية نيوز» عن المصدر القول إن «عبوة ناسفة انفجرت صباح اليوم، قرب أحد آبار النفط في قرية دركة التابعة لناحية سركران بقضاء الدبس شمال غربي كركوك، دون حدوث أضرار».

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أنه «بعد ساعة انفجرت عبوة أخرى في ذات المكان استهدفت آلية تابعة لقوات البيشمركة جاءت للتحقيق بالحادث الأول، ما أدى إلى إلحاق أضرار مادية بالآلية».

من جانب اخر استعادت ميليشيا الحشد الشعبي الأربعاء، السيطرة على موقع الحضر الأثري الواقع في منطقة صحراوية جنوب غرب مدينة الموصل، آخر أكبر معاقل تنظيم داعش في البلاد.

وأكد بيان للحشد «تحرير مدينة الحضر الأثرية شمال مركز القضاء بعد معارك شرسة مع العدو».

من ناحية أخرى أعلنت خلية الإعلام الحربي في العراق، عن «تحرير 12 قرية في قضاء الحضر جنوب مدينة الموصل».

وذكر بيان للخلية، أن «قطعات الحشد الشعبي وبإسناد طيران الجيش نفذت، اليوم، عملية واسعة لتحرير قضاء الحضر ضمن عمليات قادمون يا نينوى، وتمكنت من تحرير 12 قرية وهي (المسلطن- البوعلوان- دبسه- الخنيفس- تل هلالة- تل رجيم الأثري- الآثور- الحويدر- صلال- علبية- علبية الشرقية- علبية القريبة)»، وفقا لما نقلته وكالة أنباء الإعلام العراقي.

وأضافت الخلية، أن «القوات رفعت العلم العراقي في هذه القرى بعد تكبيد العدو خسائر بالأرواح والمعدات ومازالت القطعات مستمرة بالتقدم».

وأعلنت قوات الحشد الشعبي، في وقت سابق اليوم عن انطلاق عمليات «محمد رسول الله» لتحرير قضاء الحضر والمناطق المحيطة به جنوب الموصل.

من جهة أخرى أعلن رئيس اللجنة الأمنية العراقية بمحافظة صلاح الدين جاسم جبارة أمس الأربعاء، مقتل ستة من عناصر تنظيم داعش في عملية عسكرية بمناطق شرقي سامراء انطلقت صباحا.

وقال جبارة: «إنه تم قتل ستة من عناصر داعش و تدمير أربع عجلات ووكرين وتفجير سيارتين مفخختين في ضربات لطيران الجيش في مطيبيجة أمام القطعات المتقدمة»، مضيفا أن القطعات تحقق تقدما جيدا حتى الآن وأن المقاومة ضعيفة.

وأشار إلى أن العملية ليست الأولى حيث سبقتها عمليات كثيرة، لكنها لم تفلح في اجتياز دفاعات داعش ما أجبر القائمين عليها على وقفها.

وكان مصدر أمني عراقي أعلن في وقت سابق اليوم، انطلاق عملية بمناطق شرق سامراء تهدف إلى السيطرة على منطقة مطيبيجة (30 كلم شرقي سامراء) والقرى المحيطة بها لمنع عناصر داعش من شن هجمات على القوات العراقية، فضلاً عن إعادة السيطرة على أراض جديدة والانتشار فيها عسكريا بما يضمن تقليص المناطق التي يسيطر عليها داعش.

ووقع مطيبيجة ضمن الحدود الإدارية لمحافظة صلاح الدين وينطلق منها عناصر داعش لتنفيذ هجمات شبه يومية ضد القوات العراقية، وهي منطقة ذات غطاء نباتي عال وتكثر فيها الأودية ويمر فيها نهر العظيم.

من ناحية أخرى حررت قوات الشرطة الاتحادية العراقية حوالي 260 الف شخص كانوا محتجزين لدى تنظيم داعش في المدينة القديمة غرب الموصل، وفقا لما أكده الثلاثاء، قائد الشرطة الفريق راند شاكر جودت.

وتابع جودت أن عناصر الشرطة العراقية نجحت في تحرير هؤلاء الأشخاص من أيدي مقاتلي التنظيم، دون الإفصاح عن أية تفاصيل، مثل متى كان ذلك وكم استغرق من الوقت لإنقاذهم.

ولكنه أوضح أن مقاتلي داعش كانوا يستخدمون هؤلاء المدنيين كـ«دروع بشرية» لإعاقة تقدم القوات العراقية في محاولتها لتحرير الشطر الغربي لمدينة الموصل.

ومن جانبها، أكدت قيادة العمليات المشتركة في بيان لها أن التنظيم اقدم على قتل العديد من المدنيين غرب الموصل بعد أن تنكرت عناصره في زي الشرطة الاتحادية وذلك في أحياء لا تزال تحت سيطرته.